اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 22-03-2011 رقم العدد: 6371 رقم الصفحة: 22 مسلسل: 91 رقم القصاصة: 1

سوق العمل في المملكة نمت 5.8 % في السنوات الثماني الماضية

خبراء: الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص مفتاح التنمية في السعودية

عدد من المشاركين يتحدثون خلال المنتدى

جانب من الحضور

خالد الملحم: وضعنا معايير دقيقة لدخول القطاع الخاص في استثمارات «الخطوط» حتى تأتي النتائج وفق أهدافنا وطموحنا

نائب رئيس بنك أوف أمريكا: إدارة بوش فشلت في التعامل مع عدد من القضايا وأهمها الدين في حين نجحت إدارة أوباما في هذا المجال

الخبير البريطاني في شؤون الشرق الأوسط: في السعودية 6 ملايين وظيفة لم تستغل للمواطنين

نائب رئيس «جوجل»: المملكة مطالبة ببناء تنمية اقتصادية قائمة على التكنولوجيا ولا بد أن تكون هناك محفزات مالية

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 22-03-2011 رقم العدد: 6371 رقم الصفحة: 22 مسلسل: 91 رقم القصاصة: 2

فريق العمل: عبدالهادي حبتور وأمل الحمدي وجوهرة شاويش وخضر الزهراني

أكد خبراء مختصون أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع العملاقة التي تنفذها السعودية خلال الفترة المقبلة، مشيرين إلى أن تدعيم وتقوية هذه الشراكة من شأنه تحسين الأداء والخدمات المقدمة.

وكشف الخبراء أن هنالك مشروعات بقيمة 1,5 تريليون دولار مزمع تنفيذها في منطقة الخليج حتى عام 2020، وأن السيولة المتوافرة في المنطقة 450 مليار دولار، فيما السيولة الممولة فعليا تقدر بـ 22 مليار دولار وهو ما يمثل 5 في المائة فقط من السيولة المطلوبة.

وشدد المختصون الذين تحدثوا خلال الجلسة الأولى من فعاليات اليوم الثاني لمنتدى جدة الاقتصادي أمس الإثنين والتي كانت بعنوان "الدولة كشريك رئيسي" على أن التفاصيل والشفافية تمثلان أولوية في مشاريع الخصخصة، مبينين أن "الشيطان يكمن في التفاصيل".

وأوضح المتحدثون أن عددا من المشاريع العملاقة سحبت وأعيدت إلى الحكومة بسبب ضعف إعادة الهيكلة، فيما أوقف عديد من المشاريع لقلة التمويل وضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مشيرين إلى أن هنالك مجالا لزيادة الشراكة بنسبة 20 في المائة بينهما.

وأشار خبراء الاقتصاد إلى أن معدل النمو في سوق العمل السعودية نما بمعدل 5,8 في المائة خلال السنوات الثماني الماضية، مؤكدين أن مشاريع الخصخصة تواجه تحديا في توظيف الكوادر البشرية وتحسين كفاءتهم.

وطالبت الدكتورة ناهد طاهر الرئيس التنفيذي لبنك (جلف ون) التي أدارت الجلسة الأولى بشراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص لتحسين الناتج الإجمالي في السعودية ومنطقة الخليج، مشددة على أهمية الاستثمار في مجالات البنية التحتية والنقل والكهرباء، مستغربة توجه الشريحة الكبرى من المستثمرين نحو مجال العقار على اعتبار أنه الأكثر أمانا في تحقيق الأرباح.

وشددت طاهر على ضرورة وصول الخدمات إلى مستحقيها في مختلف القطاعات في السعودية وخصوصا القطاع الصحي، معتبرة أن قرارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الأخيرة لم تترك أي فرصة لمختلف الجهات للتهاون في حق المواطن الذي يحظى بعناية كبيرة من الدولة، مؤكدة أن التعاون بين القطاعين الخاص والعام في السعودية لم يرق للمطلوب حتى الآن.

وأضافت "انتشار البطالة وعدم استخدام أموال النفط جعلت الناتج الإجمالي الحقيقي في منطقة الخليج أقل مما ينبغي أن تكون عليه، ولو استخدمنا الأموال بصورة أفضل سيكون هناك قدر كبير من الدفع للأمام، وأتصور أن الفجوة الكبيرة في السعودية تتمثل في البطالة ويجب أن نعمل على إيجاد عمل للشباب والفتيات، والقطاع الخاص يحتاج إلى أن ينمو بالشراكة مع القطاع العام، والملاحظ أن إنتاجية القطاع الخاص تنمو بشكل واضح".

ورأت أن الشراكة بين القطاعين الخاص والعام تحتاج إلى دعم كبير، وفي منطقة الخليج تحتاج إلى استثمارات تصل إلى 1,5 تريليون دولار بحلول عام 2020، منها 150 مليار دولار في البنية التحتية، وهناك صناديق تم الإعلان عنها من أجل دعم هذه المشاريع.

وأشارت طاهر إلى اتجاه أغلب المستثمرين في السعودية والخليج إلى العقار، قائلة "لسوء الحظ أن منطقتنا ومستثمرونا يعملون في مجال العقار ولا ينظرون إلى الاستثمار في الإنشاءات على أنها مربحة، فكما هو معروف فإن البنية التحتية تحتاج إلى كثير من الصبر، وهناك فجوة واضحة تحتاج إلى أن يتم علاجها، ومن أهم القطاعات التي تحتاج إلى الاستثمارات الطيران، الكهرباء، الصناعات البتروكيماوية، ولكن هناك مشاريع كبيرة في هذا القطاع تتسبب في الاحتباس الحراري وتلوث الهواء، ومن المؤكد أننا نحتاج إلى الاستثمار الصحيح، وأعتقد أن الحكومة مطالبة بالتدخل من أجل العمل أكثر كفاءة وأقل تلوثا للبيئة، ولا سيما أن هذه الانبعاثات تؤثر في البيئة والناتج الإجمالي".

وتساءلت طاهر ما الفوائد للشراكة بين القطاعين الخاص والعام؟ مجيبة: هناك حلول مبتكرة يمكن أن تحرر أموال الحكومة وتؤدي إلى الطلب المتزايد على الاستثمارات الحكومية، الشراكة لا بد أن تكون متساوية بنسبة 50 في المائة لكل طرف، وهناك مثال على المشاريع الكبيرة التي تقرر إيقافها بسبب انعدام الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وأهمها القطاعات التي كانت تعمل لربط الشرق والغرب، والشراكة يمكن أن تسهم في إكمال المشاريع في الوقت المناسب من خلال تقاسم المخاطر بين القطاعين.

من جانبه، استعرض المهندس علي البراك الرئيس التنفيذي لشركة الكهرباء المجهودات التي بذلت من طرفهم من أجل تحقيق نجاحات كبيرة لتطوير هذا القطاع المهم، وقال "شركة الكهرباء طرحت عددا من المشاريع للقطاع الخاص، ولدينا ثلاثة مشروعات تعمل بشراكة قائمة وهناك مشروعين آخرين تحت الإنشاء، ونحن ندرك أن الشراكة بين القطاعين يمكن أن تكون قاعدة لمزيد من الخدمات، وتكون حافزا للقطاعات الرئيسية في عملية الخصخصة التي تدعمها الدولة وتحرص عليها".

في المقابل أكد المهندس خالد الملحم مدير عام الخطوط العربية السعودية أن هناك كثيرا من قصص النجاح جاءت نتيجة الشراكة الناجحة بين القطاعين في إحدى أكبر شركات الطيران في المنطقة، فالحكومة لديها كثير من الأرصدة التي لا تعزز النمو بالشكل الكافي، وتابع "لدينا كثير من النماذج والتجارب للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد وضعنا عددا من معايير دقيقة لدخول القطاع الخاص في استثمارات

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 22-03-2011 رقم العدد: 6371 رقم الصفحة: 22 مسلسل: 91 رقم القصاصة: 3

عدد من الإعلاميين خلال منتدى جدة الاقتصادي

الخطوط حتى تأتي النتائج وفق أهدافنا وطموحنا".

وأضاف "لم نمانع أن يكون الشريك أجنبيا أو محليا أو الاثنين معا، لكن اشترطنا توفير المعلومات الكافية حتى نتمكن من تعزيز الثقة، ويمر المستثمر بعملية التأهيل حتى نتأكد أن من الذي سيتقدم وهل سينجز الأعمال التي توكل إليه أم لا؟ وكان من الضروري أن نمهد هذه الأمور بشكل جيد حتى تكون هناك عدالة".

وفي معرض رده على تساؤلات المشاركين عن بعض تدني مستوى الخدمات الموجودة في الخطوط السعودية علل الملحم ذلك بقوله "رحلاتنا المحلية تذهب إلى 26 مطارا داخليا وكل مقعد على هذه الاتجاهات بع (خاسرا) بالنسبة لنا، لأنه مدعوم ويطرح بأقل من سعره الحقيقي، ولا بد من إعادة النظر في الأسعار التي جرى تثبيتها منذ 16 عاما ولم تتغير حتى الآن، ومن المهم حدوث تحسين الخدمة، ولا سيما أننا في الفترة الأخيرة بدأنا تحديث أسطولنا بـ 45 طائرة جديدة وأخرجنا الطائرة المتهالكة، علاوة على أن عمل مطار جدة الدولي الجديد بعد ثلاث سنوات سيساعد في تحسين الخدمة".

بدوره، تحدث ريتشارد ماكرماك نائب مجلس إدارة بنك أوف أمريكا عن الفارق بين مجموعة السبع ومجموعة العشرين، وكيفية تعامل أمريكا كأحد الدول الكبرى مع المجموعتين.

وقال "لقد فشلت إدارة الرئيس جورج بوش بشكل كبير في التعامل مع عدد من القضايا المهمة وأهمها قضية الدين، في حين نجحت إدارة باراك أوباما في تحقيق نجاح في هذا المجال، وهذا يعني أن الدولة لها دور مهم في نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومثلما يقول المثل "الشيطان يكمن في التفاصيل"، فإن بعض التفاصيل البسيطة في التعامل بين الجهتين قد تؤدي إلى الفشل وتدمر كل الجهود التي ترمي إلى ذلك".

في الغضون، نبه إدوارد أوكدن الخبير البريطاني في شؤون الشرق الأوسط إلى أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بقوله "هناك مسألة مهمة في خلق الوظائف، ونعرف أن هناك ستة ملايين وظيفة في السعودية خلال الفترة المقبلة، وأتصور أن الشركات الكبيرة ليست وحدها التي ستخلق هذه الوظائف، بل الشركات المتوسطة لها دور كبير في ذلك، والأمر نفسه ينطبق على المملكة المتحدة، فنصف الوظائف تم توفيرها من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبعض الشركات نجحت في تطوير نفسها والتصدير للخارج بشكل جيد".

وأضاف "السؤال المهم المطروح هو كيف يمكن أن نجعل أبناءها أصحاب أعمال في المستقبل؟ أعرف بعض رجال الأعمال الكبار بدأوا بـ 250 دولارا، ودور الحكومة يتمثل في تثقيف الناس وتوعيتهم وربطهم ببعضهم، ودعمهم ببعض رؤوس الأموال التي يمكن الانطلاق منها، وأهمها في رأيي أن تكون البداية من الصغر ومن المدارس الابتدائية ثم المتوسطة والثانوية".

إلى ذلك، اتفق المشاركون في الجلسة الثانية لفعاليات اليوم الثالث على أن السعودية مرشحة للتقدم إلى المركز 21 بين أكبر اقتصادات العالم في عام 2015 متقدمة على هولندا وبلجيكا ودول أوروبية كبرى، رافضين بشكل قاطع وجود أي وصاية أو رقابة على شبكة الإنترنت داخل المملكة، وأن التكنولوجيا هي السبيل الوحيد لتطوير الإنتاجية وتنمية المجتمع بشكل أشمل في السنوات المقبلة.

وتطرق الدكتور بدر البدر العضو المنتدب لقسم المجتمعات والمدن الذكية في شركة سيسكو على أهمية استثمار التكنولوجيا بشكل أفضل في السنوات المقبلة، وقال "العالم يتغير اقتصاديا من حولنا، حيث أصبحت الدول النامية تضم أكبر اقتصادات العالم، وفي عام 2015 يتوقع أن تكون هناك ست من أكبر الاقتصاديات في العالم من الدول النامية، وأن تكون السعودية في المركز 21 عالميا متقدمة على هولندا وبلجيكا وعدد من الدول الكبرى، حيث إن الاقتصادات النامية ومنها السعودية 50 في المائة من عدد سكانها أقل من 30 سنة، ويتوقع أن يكون 90 في المائة من سكان المملكة في المدن الرئيسية خلال العام نفسه".

ونفى البدر وجود رقابة أو وصاية على الإنترنت في السعودية وقال "من الصعب على أي دولة في العالم في ظل التطور الموجود حاليا فرض رقابة صارمة على وسائل التقنية العالمية الجديدة وعلى رأسها الإنترنت، فالعالم كله أصبح قرية صغيرة والممنوع اليوم سيكون مسموحا غدا".

فيما تحدث بيتر ديامن ديس رئيس الجائزة المنظمة لشركة إكس التي تقود العالم في الجوائز الإبداعية عن تجربته مع إطلاق الجوائز، وقال "الأفكار المجنونة هي التي تولد الإبداعات، بداية المؤسسة للجوائز الإبداعية بدأت بإطلاق جائزة عن بناء السفن الفضائية، حيث كان رأسمال المؤسسة لا يتجاوز عشرة ملايين دولار، وكانت لحظات تاريخية بالنسبة لي وللعالم كله لحظة الفوز بالجائزة الفضائية، وهذه الجوائز لو استخدمت بصورة جيدة ستحفز الناس على تقديم أفضل إبداعاتهم، وقد أنشأنا مجلس الأمناء ووضعنا هذه الجوائز في البيئة والتعليم والفضاء، وبعضها تنافست عليها شركات عالمية كبيرة".

في غضون ذلك، استعرض نيلسون ماتوس نائب الرئيس للهندسة في "جوجل" تجربة شركة جوجل العالمية في تقديم الحوافز الاقتصادية لكثير من الشركات الصغيرة، والطرق المبتكرة التي قدمتها للعملاء في كل بقاع العالم.

وقال "أتصور أن الإنترنت أكبر إنجاز شهدته البشرية واستفاد منه الاقتصاديون، فالعالم كله يتجمع على مجمع بحث واحد، وعلينا أن ندرك أن 3 في المائة من الدخل القومي في جمهورية التشيك جاء من خلال الإنترنت، وسيزيد إلى 5 في المائة بعد سنوات، وبالنسبة لفرنسا كان الإنترنت مسؤولة عن نماء 9 في المائة وخلق 700 ألف وظيفة خلال 5 سنوات، وسيزيد في الفترة المقبلة من الدخل القومي الفرنسي بشكل كبير، والسعودية مطالبة ببناء تنمية اقتصادية قائمة على التكنولوجيا، ولا بد أن تكون هناك مشجعات مالية تسهم في التطور الاقتصادي".

وتابع "نجحت "جوجل" في دعم المشاريع الصغيرة في مختلف بقاع العالم، وقدمنا منتجات متميزة، ونعتقد أن الحكومات مطالبة بإعطاء قدر كبير من الحريات للمؤسسات والشركات للوصول إلى كل الخدمات عبر الإنترنت، ومن تجربتي الشخصية على مدار 20 عاما أرى أن "جوجل" توظف أفضل الناس وتستثمر في التعليم والتدريب، والتشديد على أهمية الوقت والمصادر، والشفافية والعدالة بين الجميع، فمن المهم إعطاء كل شخص الفرصة الحقيقية ليحرز تقدما، وينبغي أن تأخذ قراراتك مستندا إلى المعلومات، والتفكير في الأمور طويلة المدى وعدم تقديم أي تنازلات في هذا المجال، وأخيرا السرعة مهمة لإنجاز العمل".

وأشاد رئيس هندسة "جوجل" بالتطور الذي شهده في السعودية، مشيرا إلى أنه وجد خلال زيارته التي بدأت قبل أيام في الرياض بيئة عمل ممتازة يمكن أن تساعد على تطوير الإنتاج، وتجربة السعودية يمكن أن تكون شبيهة بالتجربة في روسيا وليس بالدول الغربية.

وشهدت الجلسة استطلاعا للرأي حول التدابير الثابتة التي سيكون لها النصيب الأكبر في زيادة الإنتاجية في السعودية، حيث حصلت التعليم أو التدريب على نسبة 59 في المائة من مجموع أصوات الحاضرين، وجاءت الممارسات الإدارية في المركز الثاني بنسبة 19 في المائة، واللوائح التنظيمية والسياسية في المركز الثالث بنسبة 16 في المائة والخيارات الأخرى على 6 في المائة.